

Distr.: General
24 May 2012
Arabic
Original: Russian



رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً يشمل الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن أثناء تولّي الاتحاد الروسي رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر المرفق). وهذه الوثيقة أُعدت بإشرافي بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين



الرجاء إعادة استعمال الورق

110612 110612 12-35170 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

مقدمة

عاجل مجلس الأمن، تحت رئاسة الاتحاد الروسي له، برنامج عمل واسع النطاق خلال
شهر كانون الأول/ديسمبر. وعقد المجلس ٥٠ جلسة ومشاورة مغلقة. واعتمد المجلس
١١ قرارا، ووافق على بيان رئاسي واحد وتسعة بيانات موجهة إلى الصحافة.

أفريقيا

ليبيا

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٢٢ (٢٠١١)، الذي
مدد به ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. ووسّع القرار
ولاية البعثة عن طريق تضمينها مهام تقديم الدعم للجهود الوطنية الليبية الرامية إلى مواجهة
التهديدات التي يشكلها انتشار جميع أنواع الأسلحة والأعتدة المتصلة بها بجميع أنواعها،
ولا سيما الصواريخ أرض - جو المحمولة.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة في ليبيا قدمها
الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إيان مارتين، الذي شدّد
على أن المزاج العام في ليبيا يتغير بالتدريج، بحيث صار التركيز منصبا بشكل متزايد على
مسائل كانت في صميم مطالب الثورة. وحذر من أن الحكومة الليبية المؤقتة تعمل في بيئة
أمنية ستظل متسمة بعدم اليقين إلى حين اتخاذ وتنفيذ قرارات بشأن مستقبل الثوار السابقين.
وأبرز أيضا المحالات ذات الأولوية التي قدمت فيها البعثة المساعدة لليبيا.

واستمع المجلس أيضا إلى تقرير من نائب الممثل الدائم للبرتغال، متحدثا باسم رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، عن عمل اللجنة منذ
٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وخلال المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونوهوا إلى الجهود التي تبذلها الحكومة المؤقتة من أجل تحقيق الاستقرار. وأبدى الأعضاء قلقاً بشأن الحالة الأمنية وشدّدوا على أنّها ما لم تُعالج بسرعة وفعالية، فإن عودة الأمور إلى طبيعتها قد تتوقف، مما يقوض الجهود التي تبذلها السلطات من أجل تحقيق الاستقرار. وجرى تبادل للآراء بشأن مسألة إمكانية إجراء الأمم المتحدة تحقيقاً بشأن الخسائر في صفوف المدنيين التي حدثت خلال عملية "الحماية الموحدة" التي قادها حلف شمال الأطلسي. وبينما أيد بعض أعضاء المجلس هذه الفكرة، زعم أعضاء آخرون أن هذه المسألة تعالجها لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، روجر ميس، عن الحالة في البلد عقب الانتخابات التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أشار فيها إلى نجاح الانتخابات رغم وقوع عدة حوادث في منطقتي كينشاسا وكاساي الغربية، وحث الأطراف على الامتناع عن خطاب تأجيج المشاعر قبل وبعد الإعلان الرسمي للنتائج الذي كان من المقرر حدوثه في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

وخلال المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، رحب أعضاء المجلس بإجراء الانتخابات بنجاح، وأبدوا قلقهم إزاء التقارير التي تفيد بحدوث اشتباكات مسلحة في بعض مناطق البلد، وحثوا جميع الأطراف على الامتناع عن العنف.

ورحب أعضاء المجلس، في البيان الموجه إلى الصحافة الصادر عنهم، بإجراء الانتخابات وذكرّوا جميع القادة السياسيين بمسؤوليتهم عن كفالة أن تكون تلك العملية منصفة وسلمية. وأعربوا عن تأييدهم للدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقديم المساعدة التقنية واللوجستية للانتخابات.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أطلع الممثل الخاص للمجلس على أحدث التطورات في البلد في سياق العملية الانتخابية. وحث جميع المرشحين ومؤيديهم على الامتناع عن جميع أعمال العنف والاستفزاز والتحريض على العنف قبل وبعد نشر نتائج الاقتراع المؤقتة والنهائية.

وأشار أعضاء المجلس إلى أنه ينبغي لجميع المرشحين بذل كل جهد ممكن من أجل الحفاظ على بيئة هادئة وسلمية، وممارسة ضبط النفس، وانتظار النتائج التي ستعلن طبقا للإجراءات الدستورية الوطنية، وتسوية خلافاتهم سلميا عن طريق الآليات القانونية وآليات الوساطة المنشأة، بما في ذلك لجنة الوساطة الوطنية.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس، بأغلبية ١٣ صوتا مؤيدا وامتناع عضوين عن التصويت، القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) الذي يعزز نظام الجزاءات على إريتريا ويوسع نطاق ولاية فريق الرصد الذي أعيد إنشاؤه بالقرار ٢٠٠٢ (٢٠١١).

وبالقرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، المعتمد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أدان المجلس انتهاكات إريتريا لقرارات مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بتقديمها الدعم المستمر لجماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة الشباب، وأهاب بالأطراف أن تعمل على تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية، وطلب من جميع الدول، وخاصة دول المنطقة، ضمان التنفيذ الدقيق لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وأدان المجلس، في جملة أمور، قيام الحكومة الإريترية بفرض "ضريبة الشتات"، وقرر أن على الدول، لكي تحول دون إسهم الأموال الآتية من قطاع التعدين الإريترية في انتهاكات القرارات ١٨٤٤ (٢٠٠٨) أو ١٨٦٢ (٢٠٠٩) أو ١٩٠٧ (٢٠٠٩) أو هذا القرار، أن تتخذ التدابير المناسبة لتعزيز توخي اليقظة في إجراء المعاملات في هذا القطاع.

واستمع المجلس قبل اتخاذ إجراء إلى بيانات من خلال تقنية التداول بالفيديو ألقاها رئيس الوزراء الإثيوبي ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ميليس زيناوي؛ ورئيس جيبوتي، إسماعيل عمر غيله؛ ورئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، شيخ شريف أحمد؛ ووزير خارجية كينيا، موسي ويتانغولا؛ والممثل الدائم لأوغندا لدى الاتحاد الأفريقي.

بوروندي

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة في بوروندي قدمتها الممثلة الخاصة للأمن العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، كارين لاندغرين، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لسويسرا، بول سيغر. وألقى ممثل لوزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوروندي كلمة أمام المجلس. وقالت الممثلة الخاصة إن طريق الخروج من العنف المقترف في الماضي طويل وشاق،

وإنه من المتوقع أن تستهل بوروندي في عام ٢٠١٢ عملية رسمية لاستجلاء الحقيقة وللمصالحة فضلا عن الحوار بين الحكومة والمعارضة غير البرلمانية.

وخلال المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، شدد أعضاء المجلس على أهمية بذل جهود إضافية من أجل المضي قدما في إصلاح قطاع الأمن وإقامة مؤسسات وطنية ديمقراطية وفعالة. وأعربوا عن القلق البالغ إزاء استمرار عمليات القتل والإعدام خارج نطاق القضاء التي تستهدف نشطاء المعارضة في بوروندي، مشيرين إلى أن هذه الأعمال تقوّض عملية المصالحة.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١)، الذي مدد به ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. وعقب التصويت، أخذ الممثل الدائم لبوروندي الكلمة للتعبير عن موقف حكومته فيما يتعلق ببعض المسائل الواردة في القرار.

السودان

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرفي لادسو، إحاطة إلى المجلس ذكر فيها أن الحالة الأمنية في منطقة أبيي لا تزال هشة. فكلما الجانبين لم يسحبا قواتهما من المنطقة، في مخالفة لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويظل أمن الحدود بين السودان وجنوب السودان مدعاة للقلق، وما زالت الأمم المتحدة تعتقد أن إنشاء الآلية المشتركة لمراقبة الحدود، التي سبق الاتفاق بشأنها بين الطرفين، مسألة ضرورية لبناء الثقة.

وألقى الممثل الدائم للسودان والممثل الدائم بالنيابة لجنوب السودان كلمتين أمام المجلس.

وحت أعضاء المجلس السودان وجنوب السودان على تنفيذ اتفاقهما بخصوص مراقبة الحدود في أبيي، وإنشاء منطقة حدودية آمنة بمساعدة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأشادوا بجهود فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي الرامية إلى رآب الصدد بين مواقف الطرفين، وأهابوا بالسودان وجنوب السودان أن يزيدا من انخراطهما في تسوية سلمية لمنازعاتهما.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٢٤ (٢٠١١)، الذي وسع به نطاق ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، لتساعد الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وعملية تطبيع الوضع على الحدود بصفة عامة، بما في ذلك من

خلال دعم تطوير آليات ثنائية فعالة للإدارة وتيسير الاتصالات وبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين. وحث المجلس السودان وجنوب السودان على أن ينفذا تماما التزاماتهما بموجب اتفاق ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، المتعلق بإنشاء منطقة حدودية آمنة متروعة السلاح، واتفاق ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، بشأن إنشاء آلية مشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وحث الحكومتين على التعاون التام فيما بينهما وتقديم كامل الدعم لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتمكينها من الاضطلاع بولايتها.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، إحاطة إلى المجلس عن سير تحقيقات المحكمة بخصوص دارفور. وجدد نداء إلى السودان بتسليم المشتبه فيهم الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام ضدهم إليها. وأدلى الممثل الدائم للسودان ببيان.

وأثناء المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، شدد بعض أعضاء المجلس على عدم امتثال السودان لأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة، في حين رأى آخرون أن أهداف عملية السلام تمثل أعلى أولويات المجتمع الدولي.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان والممثل الدائم لكولومبيا، نيستور أوسوريو، تقريراً إلى المجلس عن ٩٠ يوماً من عمل اللجنة.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة الإبقاء على هذا النظام في تلك المرحلة البالغة الأهمية من عملية السلام في دارفور، وضرورة فرض جزاءات محددة الأهداف على من ينتهكون حظر توريد الأسلحة، ويعيقون عملية السلام، ويشنون هجمات ضد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، مدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة خمسة أشهر باعتماده القرار ٢٠٣٢ (٢٠١١) بالإجماع. وشدد المجلس على أن قدرة البعثة على القيام بعملها بفعالية ستتوقف على قيام السودان وجنوب السودان بتنفيذ الاتفاقات السابقة، بما في ذلك ما يتعلق بسحب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة المتبقية من منطقة أبيي فوراً ودون شروط مسبقة، وكذلك ما يتعلق بإنشاء السلطة الإدارية لمنطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي.

كوت ديفوار

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ألبرت جيرارد كويندرز، أبلغ فيها المجلس بالحالة في البلد عشية الانتخابات التشريعية ليوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وشدد على أن الوضع في كوت ديفوار شهد تحسنا كبيرا منذ نهاية الأزمة التي تلت الانتخابات قبل ثمانية أشهر، وخاصة في الميدان الاقتصادي. غير أن الانقسامات السياسية، والحصول على الأراضي، والتنمية غير المتوازنة لا تزال مثار قلق شديد.

ورحب أعضاء المجلس بجهود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الرامية إلى مساعدة السلطات المحلية على تنظيم انتخابات سلمية وشفافة وديمقراطية. وأكدوا مجددا على أهمية تفادي حدوث أي فراغ أمني في كوت ديفوار، والحيلولة دون حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء الحملة الانتخابية. وفي هذا السياق، أكد أعضاء المجلس ضرورة استخلاص الدروس من المواجهة المسلحة التي تلت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في البلد عام ٢٠١٠.

ليبيريا

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا والممثل الدائم للبنان، السيد نواف سلام، وتبادلوا وجهات النظر بخصوص تقرير فريق الخبراء المعني بليبيريا. وذكر أن الحالة في البلد بعد الانتخابات لا تزال هادئة لكنها هشة. وفي هذا الصدد، شدد أعضاء المجلس على ضرورة زيادة تعزيز المؤسسات الأمنية في ليبيريا.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٢٥ (٢٠١١)، الذي مدد به ولاية فريق الخبراء المعني بليبيريا لفترة مدتها ١٢ شهرا. ولاحظ المجلس عدم إحراز تقدم في تنفيذ التدابير المالية في إطار نظام الجزاءات وطلب إلى الفريق، في جملة أمور، أن يتعاون بنشاط مع نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس، وأن يجري تقييما لامثال حكومة ليبيريا لهذا النظام.

الصومال

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام عن زيارته إلى الصومال وعن الوضع في البلد، أبلغ فيها المجلس أن الصومال تواجه أخيرا لحظة فرص جديدة ينبغي اغتنامها. فجميع أحياء مدينة مقديشو أصبحت الآن تحت السيطرة

الفعلية للحكومة الاتحادية الانتقالية، وذلك بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقال الأمين العام إنه ينبغي توسيع نطاق المكاسب الأمنية إلى خارج مقديشو، وأكد أن مواعيد نهائية هامة أُخلفت رغم إحراز قدر من التقدم. ودعا القيادة الصومالية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق والالتزام بشهر آب/أغسطس ٢٠١٢ كموعِد نهائي لتنفيذ الانتقال.

وأثناء المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، حدد أعضاء المجلس الإعراب عن تأييدهم للجهود الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، أوغوستين ماهيغا، الرامية إلى مواجهة تحديات الصومال بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء الدوليين والإقليميين، وأنشؤا على عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى قوات الأمن الصومالية في حملتها ضد المتمردين.

وأصدر أعضاء المجلس بيانا موجهًا إلى الصحافة دعوا فيه إلى الإسراع بتنفيذ خريطة الطريق الخاصة بالمهام الرئيسية والأولويات التي يتعين على المؤسسات الاتحادية الانتقالية إنجازها قبل انتهاء الترتيبات الانتقالية الحالية في آب/أغسطس ٢٠١٢، مع إقرارهم بالحاجة إلى دعم دولي لتيسير العملية. وشدد الأعضاء على جدية المشاكل السياسية والأمنية والإنسانية وأكدوا على الحاجة إلى استراتيجية شاملة لمعالجة الإرهاب والقرصنة وأخذ الرهائن.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت المجلس الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مرغريت فوغت، أن الحوار بين الحكومة والجماعات المعارضة يحقق ثمار السلام، لكنها حذرت من أن الافتقار إلى تمويل لتنفيذ برامج لترزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم قد يقوض جهود استعادة الأمن.

وأثناء المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن القلق بشأن الوضع الأمني في البلد، الذي ظل متسما بالهشاشة، ويستدعي إجراءات سريعة تتخذها الحكومة لمنع تصاعد النزاع، الذي قد تكون له عواقب وخيمة على كافة أرجاء المنطقة. وفي هذا الصدد، شدد الأعضاء على ضرورة الإسراع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك بإنجاز المرحلة الثانية من إصلاح قطاع الأمن. ورحب أعضاء المجلس بجهود الحكومة في مكافحة جيش الرب للمقاومة، وكذلك بمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل

القضاء على جيش الرب للمقاومة، وبتعيين مبعوث خاص للاتحاد الأفريقي ليتولى تنسيق المبادرة.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وباعتماد القرار ٢٠٣١ (٢٠١١) بالإجماع، مدد أعضاء المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مشددين على ضرورة ضمان التنسيق الفعال لعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في البلد.

غينيا - بيساو

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، مدد المجلس، بالقرار ٢٠٣٠ (٢٠١١)، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وشدد المجلس على أن إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا تزال من أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو، وحث القوات المسلحة في غينيا - بيساو على احترام الحكم والرقابة المدنيين.

آسيا

العراق

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، مارتن كوبلر، إحاطة إلى المجلس شدد فيها على أن انسحاب القوات الأمريكية بحلول نهاية العام سيكون معلما هاما ينطوي على الكثير من التحديات، ويتيح لكل العراقيين الفرصة ليثبتوا لأنفسهم أنهم قادرون على بناء مستقبل سلمي وأفضل، ويعطي للمسؤولين في البلد فرصة لتوطيد المكاسب الديمقراطية والاقتصادية. وذكر أنه بالرغم من سيطرة قوات الأمن العراقية سيطرة كاملة على أمن البلد، فهي لا تزال تواجه جماعات معارضة مسلحة وجماعات إرهابية. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة لزعماء العراق الذين يمثلون جميع الأطراف العمل على نحو جماعي من أجل التغلب على خلافاتهم. وحث أيضا العراق على تنفيذ ما تبقى من التزاماته بموجب الفصل السابع وعلى إيجاد حل مستدام لحالة مخيم أشرف. وألقى الممثل الدائم للعراق كلمة أمام المجلس.

وأثناء المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في العراق. وأعربوا عن تقديرهم لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأدانوا الأعمال الإرهابية الأخيرة التي أسفرت عن مقتل مدنيين. وشدد أعضاء المجلس أيضا على ضرورة إيجاد حل سلمي وتفاوضي لقضية مخيم أشرف.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وضمن الإحاطة الشهرية التي قدمتها في مشاورات مغلقة إدارة الشؤون السياسية من أجل "استكشاف الآفاق"، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، معلومات مستكملة عن المشاورات الجارية مع حكومة العراق قبل الموعد النهائي الذي حددته الحكومة لإغلاق مخيم أشرف وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وكان يجري اتخاذ ترتيبات من أجل تسوية المسألة بطريقة سلمية ودائمة بحلول ذلك الموعد.

ودعا أعضاء المجلس إلى أن يكون هناك تمديد بالتضافر لإتاحة الوقت والحيز الكافين للتوصل إلى حل من شأنه أن يساعد أيضا على خفض حدة التوتر. وأكدوا أن أي حل يجب أن يحترم السيادة العراقية، من جهة، وأن يكون متسقا مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، من الجهة الأخرى.

الشرق الأوسط

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافاريتيم بيلاي، إحاطة إلى المجلس، في مشاورات مغلقة، عن الحالة في الجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية المحتلة. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء الحالة في الجمهورية العربية السورية.

وأدان أعضاء المجلس الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وأعمال العنف في الجمهورية العربية السورية، مشددين على الحاجة إلى إطلاق عملية سياسية شاملة بقيادة سورية. وشدد بعض أعضاء المجلس على حالة حقوق الإنسان الباعثة على الأسى في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مشاورات عاجلة بناء على طلب عضو واحد عرض مشروع قرار عن الحالة في الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أكد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز - تارانكو، أن تحقيق حل وجود دولتين لم يحدث فيه تقدم، مع اندلاع حوادث العنف بوتيرة مثيرة للقلق، وأوجز الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية لمساعدة الطرفين على استئناف المحادثات المباشرة، مشددا على أهمية وقف التصعيد وبناء الثقة بين الطرفين. وأشار إلى ما وقع مؤخرا من هجمات الحرق العمد وأعمال التدنيس ضد المساجد، من بين أفعال أخرى قام بها المتطرفون الإسرائيليون، ورحب في هذا السياق بإدانة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو لتلك الأعمال ونيته منع وقوع حوادث أخرى من هذا القبيل.

وأعرب الأمين العام المساعد أيضا عن قلقه إزاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، والعنف من جانب المستوطنين، والحالة الأمنية العامة في قطاع غزة، بما في ذلك إطلاق مقذوفات من غزة إلى داخل إسرائيل.

وأعرب أيضا عن القلق إزاء الحالة في الجمهورية العربية السورية حيث ظلت الاحتجاجات تُواجه بالقمع العنيف، مما أسفر عن الكثير من الوفيات والإصابات والاعتقالات، وقال إن التوقيع في القاهرة على بروتوكول لإرسال مراقبين تابعين لجامعة الدول العربية إلى الجمهورية العربية السورية أمر مشجع.

وأثناء المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، شدد أعضاء المجلس على أهمية استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، ونددوا بالإجراءات الأحادية الجانب، وبخاصة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، التي تقوض جهود اللجنة الرباعية الرامية إلى إيجاد حل للتراع قابل للتفاوض.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أطلع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، المجلس على الأنشطة التنفيذية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وذكر أن وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري يجري التقيد به في حين يظل الوضع في منطقة عمليات القوة هادئا عموما. وأبلغ عن نتائج تقييم القدرة التشغيلية للقوة الذي أجري وفقا للقرار ١٩٩٤ (٢٠١١).

وأكد أعضاء المجلس على دور القوة في تحقيق الاستقرار، ودعوا الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع أي خروقات لوقف إطلاق النار والمنطقة الفاصلة.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٢٨ (٢٠١١)، الذي يقضي بتجديد ولاية القوة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر أيضا، قدم المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، جمال بنعمر، إحاطة في مشاورات مغلقة عن نتائج رحلته إلى اليمن في الفترة من ٨ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، التي التقى خلالها برئيس ونائب رئيس اليمن وجهات فاعلة سياسية أخرى، وكذلك متظاهرين في صنعاء وتعز، والحركات الجنوبية في عدن وقادة الحوثيين في صعدة. وشدد على أن تقدما قد أُحرز في الوفاء بمهمة مبادرة مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، أكد على أن الوضع ما زال هشاً للغاية، وسيكون من المستحيل تنفيذ الاتفاق السياسي بدون الالتزام والتعاون المتواصلين للقادة السياسيين وغيرهم في جميع أنحاء البلد وبدون زيادة دعم المجتمع الدولي للانتعاش في اليمن.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لجهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومستشاره الخاص، وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة في اليمن، مسلمين بوجود الكثير من التحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي لا تزال قائمة.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بياناً موجهاً إلى الصحافة رحبوا فيه بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ عملية التحول السياسي، على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وكذلك آلية التنفيذ، التي تؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة، وكرروا دعوتهم إلى وجوب تنفيذ المبادرة بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب، وبروح من الشمول والمصالحة. وأعرب المجلس عن توقعه أن يواصل الأطراف احترام الجدول الزمني المحدد في الاتفاق، بما في ذلك موعد الانتخابات الرئاسية وهو ٢١ شباط/فبراير، والحوار الوطني، ومراجعة الدستور، وبرنامج الإصلاحات للتعامل مع التحديات الأمنية والإنسانية والاقتصادية البالغة التي يواجهها اليمن.

العراق والكويت

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها غينادي تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى المعني بامتنال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم، وكذلك إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات التي استولى عليها العراق، وذكر فيها أن الزخم الإيجابي، الذي بدأ في عام ٢٠١١ في ما يتعلق بهذا الملف الإنساني، قد أصبح أكثر وضوحاً وبرزوا.

ورحب أعضاء المجلس بالتعاون المتواصل بين حكومتي العراق والكويت، والتزامهما على مستوى رفيع بالتنفيذ الكامل لجميع التزامات العراق بموجب القرارات ذات الصلة. وأكد أعضاء المجلس أيضاً على ضرورة أن يبني العراق على الخطوات التي اتخذت بالفعل للوفاء تماماً بتلك الالتزامات.

وعقب المشاورات، صدر بيان موجه إلى الصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس عن تأييدهم لتمديد تمويل أنشطة المنسق الرفيع المستوى لمدة ستة أشهر أخرى.

أفغانستان

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أدلى رئيس المجلس ببيان (S/PRST/2011/22) رحب من خلاله المجلس بمؤتمر بون واستنتاجاته، وكذلك بتوافق الآراء الاستراتيجي بين أفغانستان والمجتمع الدولي على شراكة متجددة ومستدامة لعقد التحول، الأمر الذي من شأنه أن

يستتبع التزامات متبادلة ثابتة. وذكر رئيس المجلس أن عملية التحول تنطوي على اضطلاع حكومة أفغانستان بمسؤولية القيادة، مشددا في الوقت ذاته على دور الأمم المتحدة الحاسم.

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، سلط وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الضوء على رسالة التأييد الواضحة من المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان في بون واسطنبول لدور حاسم للأمم المتحدة في أفغانستان، وأعلن أن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم حكومة أفغانستان وشعبها على المدى الطويل. وأشار إلى الهجمات الواسعة النطاق التي حدثت خلال الأسابيع الماضية وإلى الحالة الأمنية التي لا تزال متقلبة، وهو ما يؤثر على عمل الأمم المتحدة في أفغانستان.

وقال نائب وزير خارجية أفغانستان إن العام كان حافلا بالإنجازات التي تشكل معالم مهمة، ولكن الإنجازات لم تأت بدون ثمن. وشدد على أن الإرهاب لا يزال يمثل تهديدا قويا.

وقدم الممثل الخاص السابق للأمين العام والرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ستافان دي ميستورا، إحاطته الأخيرة إلى المجلس التي أكد فيها مساهمة البعثة في الانتعاش والعملية الديمقراطية بقيادة أفغانية.

ورحب أعضاء المجلس والوفود الأخرى المشاركة في الجلسة بدور البعثة التنسيق في تقديم المساعدة المدنية الدولية إلى أفغانستان. وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء الحالة الأمنية وتزايد الخسائر ذات الصلة بالتراجع، والتي تسبب في غالبيتها العظمى كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية. وأقر أعضاء المجلس بالتحديات التي تواجه أفغانستان، بما في ذلك ما يتعلق بالتمرد واقتصاد المخدرات غير المشروع، وشددوا على أن التركيز ينبغي أن ينصب على الأمن والتنمية السياسية والاقتصادية والعلاقات الإقليمية. وفي ظل تلك الخلفية، أكد كثيرون من المتحدثين على الحاجة إلى بذل جهود متواصلة، وبخاصة من جانب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، من أجل بناء قدرات قوات الأمن الأفغانية، وإحراز تقدم في المصالحة الوطنية. ورئي أيضا أن تعزيز قاعدة البلد الاقتصادية وتحسين الحوار مع البلدان المجاورة هما مكونين من المكونات الجوهرية لنجاح عملية التحول.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وفي مشاورات مغلقة، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، ميروسلاف

ينتشأ، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الأنشطة التي كُلف بها المركز في سياق التطورات الإقليمية.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لعمل المركز، باعتباره إحدى أكثر أدوات الأمم المتحدة نجاحاً في مجال الدبلوماسية الوقائية، حيث ساعد دول منطقة آسيا الوسطى في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والتنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك الأخطار العابرة للحدود، وإدارة الموارد المشتركة، وكذلك في ما يتعلق بالحالة في أفغانستان وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ووافق المجلس على بيان موجه إلى الصحافة يؤيد المركز ويشجع على زيادة من التعاون والتنسيق بين حكومات المنطقة والمركز والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

أوروبا

قبرص

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ليزا بوتنهايم، التي ذكرت فيها أن الحالة في المنطقة العازلة لا تزال هادئة ومستقرة. وشددت على أن اشتراك الطرفين على نحو فعال مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في اتخاذ إجراءات عسكرية لبناء الثقة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التحسن في الحالة الأمنية. ورحبت بالتقدم الذي تحقّق في محادثات السلام خلال الاجتماع الثلاثي الذي عُقد يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بين الزعيمين القبرصيين والأمين العام. ولكنها أشارت إلى أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا الصدد.

وأعرب أعضاء المجلس عن موقف كل منهم في ما يتعلق بمسألة قبرص. ورحبوا بالدور الهام الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على الأرض، وأيدوا توصية الأمين العام الداعية إلى تمديد ولايتها.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٢٦ (٢٠١١)، الذي يمدد وجود عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، ويدعو زعمي الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية إلى العمل على التوصل إلى أوجه تقارب بشأن القضايا الجوهرية المتبقية، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة.

القضايا الموضوعية والعامة

المحكمتان الجنائيتان الدوليتان

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من كل من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تيودور ميرون، ورئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، خالدة رشيد خان. وقد أبرز الاثنان المساهمات التي تقدمها هاتان المحكمتان في القانون الجنائي الدولي، لكنهما حذرا من أن الموارد المحدودة، وعدم تعاون الدول في المجالات البالغة الأهمية، وكذلك الصعوبات المستمرة على صعيد التوظيف، هي أمور تهدد إتمام المحكمتين لعملهما بنجاح. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة من المدعين المعامنين للمحكمتين، فأكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حسن بو بكر جالو، أن تتبع الهاريين التسعة المتبقين الذين وجهت المحكمة اتهامات إليهم وإلقاء القبض عليهم يمثل إحدى الصعوبات الرئيسية التي تحول دون انتهاء المحكمة من النظر في قضاياها في الوقت المناسب. وقال المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا، سيرج براميرتز، أنه إذا كانت المحكمة لم يعد لديها أي هاريين من العدالة، فسبب ذلك هو إدراك المجتمع الدولي أن العدالة تكون في بعض الأحيان مشروعاً طويل الأجل. وكان من بين ممثلي الدول المعنية الذين أخذوا الكلمة ممثل كل من رواندا وكرواتيا وصربيا. وبين رئيسا المحكمتين التدابير العملية التي يجري النظر فيها للمساعدة على تسهيل الجهود التي تبذلها المحكمتان.

ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها المحكمتان في تنفيذ ولاية كل منهما، ولاحظوا مع التقدير مستوى تعاون الدول مع المحكمتين وأعربوا عن استعدادهم لتقديم المساعدة اللازمة لعمل المحكمتين.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وباعتماد القرار ٢٠٢٩ (٢٠١١) بالإجماع، مدد أعضاء مجلس الأمن، مع تأكيده من جديد على أن الاحتفاظ بالموظفين أمر أساسي لإنجاز أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فترة عمل أربعة قضاة دائمين في الدائرة الابتدائية، وكذلك سبعة قضاة مخصصين، جميعهم أعضاء في الدائرة الابتدائية، وذلك حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أو قبل ذلك إذا انتهوا من النظر في القضايا المكلفين بها.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، وافق أعضاء المجلس على بيان موجه إلى الصحافة يدين الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٦ كانون الأول/ديسمبر في كابل ومزار الشريف وتسببت في سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الأفغان، وأعربوا عن عميق تأثرهم

وخالص تعازيهم لضحايا هذه الأفعال الشنيعة ولأسرهم، ولشعب وحكومة أفغانستان، ودعوا الحكومة إلى تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وافق أعضاء المجلس على بيان موجه إلى الصحافة يدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له قافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالقرب من مدينة صور بلبنان، والذي أصيب فيه خمسة من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام تابعين للكتيبة الفرنسية، واثنان من المدنيين، ويعبر عن تعاطفهم مع المصابين وعائلاتهم. وأشاروا إلى التزام لبنان ببدء تحقيق، لتقديم مرتكبي هذا الهجوم إلى العدالة، وكذلك بحماية تحركات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى التقيد بدقة بالتزامها باحترام سلامة أفراد القوة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة.

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر أعضاء المجلس بياناً موجه إلى الصحافة يدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت في دمشق وتسببت في سقوط عشرات القتلى والجرحى، ويعرب عن عميق تأثرهم وخالص تعازيهم لضحايا هذه الأعمال الشنيعة ولأسرهم، ولشعب الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أدان أعضاء المجلس بأشد العبارات، في بيان موجه إلى الصحافة، الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر في مادالا وجوس وداماتورو بنيجيريا، وتسببت في سقوط العديد من القتلى والجرحى، وأعربوا عن عميق تأثرهم وتعازيهم لضحايا هذه الجرائم الشنيعة ولأسرهم، ولشعب وحكومة نيجيريا.

انتخابات محكمة العدل الدولية

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، انتخب المجلس جوليا سيويتندي (من أوغندا)، لكي تشغل آخر منصب شاغر في محكمة العدل الدولية. وحصلت السيدة سيويتندي على تسعة أصوات من المجلس، في حين حصل المرشح المنافس لها عبده ج كوروما (من سيراليون) على ستة أصوات.

إحاطات رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطات مقدمة من خمسة رؤساء لهيئاته الفرعية انتهت مدة خدمتهم - هم الممثلة الدائمة لنيجيريا، يو جوي أوغوو، عن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) بشأن العراق؛ والممثل الدائم للبنان نواف سلام، عن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١

(٢٠٠٣) بشأن ليبريا؛ والممثلة الدائمة للبرازيل، ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، عن اللجنتين المنشأتين عملاً بالقرارين ١٥٣٣ (٢٠٠٤) و ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار على التوالي؛ ونائب الممثل الدائم لغابون، ألفريد موسوتسي، عن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) بشأن لبنان؛ والممثل الدائم للبوسنة والهرسك، إيفان بارباليتش، عن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى - الذين ترأسوا هذه الأجهزة خلال فترة عضويتهم في مجلس الأمن التي دامت سنتين.

إحاطة من إدارة الشؤون السياسية

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وضمن الإحاطة الشهرية التي قدمتها في مشاورات مغلقة إدارة الشؤون السياسية من أجل "استكشاف الآفاق"، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس عن حالة بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات التي أوفدت بشكل مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى منطقة الساحل لتقييم تأثير الأزمة الليبية على أربعة بلدان في تلك المنطقة.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ناقش المجلس في مشاورات مغلقة، في إطار بند "مسائل أخرى"، مسألة الصعوبات التي تواجهها بعض البعثات الدبلوماسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في سياق الفقرة ٢١ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

عدم الانتشار/جمهورية إيران الإسلامية

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس في جلسة علنية إلى إحاطة من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والممثل الدائم لكولومبيا، نيستور أوسوريو، عن عمل اللجنة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وأشاد أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها اللجنة في تنفيذ ولايتها، وأكدوا التزامهم بالسعي إلى التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية عن طريق الحوار والمفاوضات. وتبادلوا أيضاً وجهات النظر بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء.